

الاحتياطيات الدولية للنقد الأجنبي بالمركزى تستوعب صدمة الأسواق الدولية وتحقق ٤٥ مليار دولار نهاية مارس ٢٠٢٠

التزاماً بدور البنك المركزى المصرى في الحفاظ على استقرار الأسواق المصرية وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة عالمياً فقد قام البنك المركزى المصرى خلال شهر مارس ٢٠٢٠ باستخدام حوالي ٤٥ مليار دولار أمريكي من الاحتياطي النقدي الدولى لتغطية احتياجات السوق المصرى من النقد الأجنبى وتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع إستراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة.

وهكذا تأكّد ان التزايد القياسي الذى تحقق للاحتياطي النقدي الأجنبى عبر السنوات الثلاث الماضية ووصوله إلى ما يزيد عن ٤٥ مليار دولار لأول مرة في تاريخ مصر كان أحد أسس ثبات واستقرار الاقتصاد المصرى وقدرته على تحمل أكبر الصدمات التي يعاني منها أكبر الاقتصاديات العالمية. كما وفر هذا الاحتياطي النقدي القدرة على توفير السيولة لتمويل المشروعات الكبرى للدولة وكذلك القطاع الصناعي والزراعي والخدمي بما يؤدي إلى دعم الانتاج المحلى بكل مجالاته وهو أكبر ضمان لخلق فرص العمل للمصريين.

وعلى الرغم من التغيير في الاحتياطي الذي حدث خلال شهر مارس فإن هذا الاحتياطي قادراً على تغطية واردات لمدة ٨ أشهر متخطياً بذلك المعدلات الدولية التي لا تزيد في بعض الدول عن ٣ شهور فقط. وترتيباً على ما سبق فقد أكدت الأرقام والحقائق والنتائج أن برنامج الاصلاح الاقتصادي والذي ساندته القيادة السياسية شكل حائط صد صلب ضد اعنى أزمة عالمية متمثلة في فيروس كورونا.

ويؤكد البنك المركزى أنه في حالة تبع وترصد لتلك المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية وسوف يستمر في اتخاذ اية إجراءات من شأنها الحفاظ على الاقتصاد المصري و ما شاهده من نجاح خلال السنوات الأخيرة .